

الشايح: اللجنة سترفع تقريرها عن الـ «B.O.T» إلى المجلس ليدير في الجلسة المقبلة «المالية» استكملت مناقشة تعديلات هيئة أسواق المال وطلبت من الغرفة توفير البيانات لإنجاز تقريرها قبل العاشر من يونيو الجاري



خلف دميشير وفيميل الشايح وراكبان النصف خلال اجتماع اللجنة

قال رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية البرلمانية النائب فيصل الشايح إن اللجنة استكملت في اجتماعها اليوم (امس) مناقشة الاقتراحات بقوانين في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وذلك مع ممثلي غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وقال الشايح في تصريح صحافي بمجلس الأمة إن الغرفة تعتبر أول المبادرين الى طرح التعديلات والملاحظات على قانون هيئة أسواق المال، إلا أن هذه الملاحظات لا تخص القانون إنما جانب الحوكمة واللوائح التنفيذية للقانون والعلاقة بين الوزير وهيئة سوق المال والبورصة.

وأضاف أن اللجنة طلبت من الغرفة توفير المعلومات والبيانات المطلوبة في شأن التعديلات المقترحة في أقرب وقت، وذلك حتى تنجز اللجنة تقريرها قبل الموعد المحدد لرفعه إلى مجلس الأمة في جلسته المقبلة المقرر عقدها في العاشر من الشهر الجاري.

وأضاف أن الغرفة ارتأت

القانون والتعديلات المقدمة، وذلك حتى تحيط بجميع جوانبه حفاظا على سمعته واستقلاله وحتى تعالج الخلل في الحوكمة واللائحة التنفيذية للقانون فضلا عن الحفاظ على استقلالية السوق وسمعته خارج البلاد.

وأوضح أن القانون الأساسي للهيئة أخذ نحو ثماني سنوات حتى خرج الى النور فيما فاقت التعديلات المقدمة على مواد القانون نحو 40٪.

وأضاف أن اللجنة من المقرر أن تلتقي عددا من المتخصصين والمتعاملين في السوق لتستمع الى وجهات نظرهم حيال



الغانم يهنئ نظيره في دولة ساموا المستقلة بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس التشريعي في دولة ساموا المستقلة «لاولي لواتيا بولاتافوا فوسي»، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادها.

الفضل: ما قرارات مواجهة الظواهر السلبية المتمثلة في احتقار الطلبة بعضهم لبعض؟

بالإيجاب، فيرجى تزويدي بصور من تلك التقارير، وكذلك افادتنا بالإجراءات التي اتخذت بشأنها.

4- هل هناك إجراءات معتمدة عند المدارس للحد من هذه الظاهرة؟

5- هل الإدارات المدرسية لديها خطة واضحة من قبل الوزارة لترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية بين أبنائنا الطلبة؟

وان تكون العقوبة في المادة الثانية بالحسب مدة لا تزيد على سبع سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على مائة ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وطالب الفضل بإفادته بالآتي: 1-ما الإجراءات المتبعة في وزارة التربية لمعالجة السلوك المشار اليه والذي انتشر بين طلبة المدارس بشأن احتقار الطلبة بعضهم لبعض على اساس طائفي؟

2- ما القرارات الصادرة بشأن مواجهة الظواهر السلبية والسلوكيات التي تتمثل في احتقار الطلبة بعضهم لبعض على اساس طائفي؟ وفي حال عدم وجود حلول عملية لهذه الظاهرة ارجو افادتي بالاسباب.

3- هل تلقت الوزارة اي تقرير او بلاغ من اي مدارس الدولة على اختلاف مراحلها التعليمية عن تلك السلوكيات المشار اليها في صدر هذا السؤال؟ اذا كانت الاجابة

وجه النائب نبيل الفضل سؤالاً الى وزير التربية ووزير التعليم العالي بالوكالة د.عبدالمحسن المدعج قال في مقدمته: انه في السادس عشر من اكتوبر 2012 صدر المرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2012 في شأن حماية الوحدة الوطنية الذي يقضي في مادته الاولى بان يحظر القيام او الدعوة او الحض باي وسيلة من وسائل التعبير المنصوص على كراهية او ازدياء اي فئة من فئات المجتمع او اثاره الفتى الطائفية او القبلية او نشر الافكار الداعية الى تفوق اي عرق او جماعة او لون او اصل او مذهب ديني او جنس او نسب، او التحريض على عمل من اعمال العنف لهذا الغرض، او اذاعة او نشر او طبع او بث او اعادة بث او انتاج او تداول اي محتوى او مطبوع او مادة مرئية او مسموعة او بث او اعادة بث اشاعات كاذبة تتضمن ما من شأنه ان يؤدي الى ما تقدم،



نبيل الفضل



طلال الجلال

الجلال يطالب بإطلاق اسم مخلف العنزي على أحد شوارع الكويت

قال النائب طلال الجلال ان الكويت فقدت بالأمس المرحوم مخلف منصور العنزي، مبينا أنه شخصية وطنية ويطل من أبطال التحرير وقد قضى عمره في الدفاع عن الوطن.

وطالب الجلال بتسمية أحد شوارع الكويت باسمه تقديرا لجهوده في خدمة بلده الكويت، وإسهاماته في الدفاع عن وطنه.



جمال العمر

منها عقد نشل وجسر جابر والديزل والحيازات والقرض الروسي العمر: «حماية المال العام» ترحى التصويت على مجموعة من التقارير لحين إعادة صياغتها

مناقشتها وما اذا كان سينتهي منها بالتصويت قبل دور الانعقاد الحالي او تبقى مدرجة على جدول الاعمال.

ولفت العمر الى ان اللجنة ستناقش في اجتماعها المقبل مع وكيل وزارة الدفاع قضية طائرات الشحن لتستكمل تحقيقاتها في هذه القضية وتعد تقريرها في هذا الشأن وتحيله الى المجلس.

بالتحقيق في عقد نشل وجسر جابر والديزل والحيازات والقرض الروسي.

وقال العمر ان اللجنة استكملت تحقيقاتها في هذه القضايا وستصوت على هذه التقارير في اجتماعها الاحد المقبل بعد اعادة صياغتها ومن ثم احوالها الى المجلس.

وبين العمر ان المجلس هو الذي يقرر

قال رئيس لجنة حماية الاموال العامة النائب جمال العمر ان اللجنة ارتأت التصويت على عدد من التقارير المتعلقة ببعض القضايا والمكلفة من قبل المجلس بالتحقيق فيها.

وبين العمر ان اعضاء اللجنة ابدوا ملاحظاتهم على هذه التقارير وطلبوا اعادة صياغتها وهي التقارير المتعلقة

اللجنة طالبت بمعرفة المتطلبات التشريعية والسياسات اللازمة لتحقيق أهداف برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الرابع عشر

الزلزلة: انخفاض معدلات تنفيذ الوحدات السكنية عن الأهداف المقدره خلال السنوات الماضية

واستخدام نظرية العناقيد Cristalliz، لقيام مدن سكنية تقدم خدمات متقدمة في التعليم وخدمات في المجال الصحي وتشجيع السياحة والمجالات الاقتصادية والبثروكيماويات، وتشجيع القطاع الخاص على الدخول في هذه المجالات.

وأشاد الزلزلة بالعرض الذي قدمه وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبو المرتبط بما تضمنه برنامج عمل الحكومة حول «الإسكان»، مؤكداً أن ما يقوم به الوزير أبو واركبان وزارته يجعلنا نطمئن الى ان حل الأزمة الإسكانية يسير في الطريق الصحيح.

متنفذون يريدون استمرار الارتفاع الفاحش في الأسعار

الرؤية الإسكانية ينبغي أن تتسجم مع سياسة محددة للنمو العمراني

العمل على تشجيع القطاع الخاص والشركات المحلية

4 سيناريوهات أعدتها اللجنة للتعرف على نتائج تنفيذ السياسات الإسكانية

مرعاة واتباع توصيات المخطط الهيكلي والعمل على تطويره المدن الجديدة حل مناسب لاستيعاب النمو في قطاع الإسكان

المتقدمة الموقرة لايدي العاملة ذات الإنتاجية العالية وسريعة الإنجاز، وتوفير الطاقة اللازمة للتكثيف وغيرها.

5 - مراعاة واتباع توصيات المخطط الهيكلي والعمل على تطويره ليناسب الظروف الحالية.

6 - تعبير المدن الجديدة حلا مناسباً لاستيعاب النمو في قطاع الإسكان، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والشركات العالمية المتخصصة في الإسكان.

7 - تحديد المتطلبات من المواد البناء سواء المحلية أو المستوردة، وكيفية ضبط جودتها وتوفرها في الوقت المناسب، وذلك لتلافي تأخير الإنجاز، والعمل على خفض التكاليف.

8- تحديد مواصفات وإمكانات المقاولين، ووضع أسس ومعايير لتصنيفهم مع الأخذ في الاعتبار مدى القوى العاملة والمشاريع التي تم إنجازها ومستوى التخصص في مجال الإسكان.

9- تحديد الطاقة الاستيعابية لقطاع المقاولات المحلي مقارنة مع الحجم المستهدف سنويا لمشاريع الإسكان، وذلك لتحديد مدى الحاجة لمقاولين أجانب، والعمل على تشجيع المقاولين من ذوي الخبرة والتكنولوجيا المشاركة في التصميم واتخاذ القرارات وفقا لاحتياجاتهم.

4 - العمل على تشجيع القطاع الخاص والشركات المحلية والأجنبية للمساهمة في برنامج الإسكان مع التركيز على استخدام التكنولوجيا

العرض والطلب على الإسكان، وتقدير العجز في الوحدات السكنية، وإمكانات التغلب عليه، وتقدير الاحتياجات من الأراضي ومواد البناء، وتقدير التكاليف والتمويل اللازمة لمعالجة القضية الإسكانية.

وقدمت لجنة الرد على برنامج عمل الحكومة توصيات في مجال الإسكان من أهمها:

1 - ان برنامج الإسكان يجب أن يحسد رؤية للقضية الإسكانية ويجب أن ينسجم مع سياسة محددة للنمو العمراني مع مراعاة خصوصية واحتياجات المجتمع الكويتي.

2 - يجب ان يحظى التوزيع المكاني لمشاريع الإسكان بالدراسة المتأنية للجوانب الهندسية والتخطيطية، والاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية ومرعاة خرائط (GIS)، ويجب دراسة خيارات مواقع الإسكان والنمو العمراني، ودراسة تأثير ذلك على حركة النقل ومقارنته بسعة المحاور الرئيسية لشبكة الطرق.

3 - مراعاة معايير بيئية ملائمة للتصميم المعياري في الكويت، وما يتبع ذلك من استخدام نظم مفتوحة مرنة للإسكان توفر الخيارات والبدائل وتناسب مع البيئة وتشجع المستفيدين على المشاركة في التصميم واتخاذ القرارات وفقا لاحتياجاتهم.

4 - العمل على تشجيع القطاع الخاص والشركات المحلية والأجنبية للمساهمة في برنامج الإسكان مع التركيز على استخدام التكنولوجيا

أعدت أربعة سيناريوهات بهدف التعرف على النتائج المترتبة على تنفيذ السياسات الإسكانية وهي كما يلي:

● السيناريو الأول: استمرار الوضع الراهن للعرض والطلب، ويفترض استمرار الوضع الراهن كما هو، واستمرار الطلب على الوحدات السكنية، واستمرار العجز أو معدل التنفيذ كما في السنوات السابقة، يتوقع زيادة العجز التراكمي لمستحقي الرعاية السكنية.

● السيناريو الثاني: يهدف إلى تنفيذ أهداف برنامج عمل الحكومة، ويفترض استمرار الطلب كما هو، ويفترض معدل التنفيذ يرتفع إلى 9,1 ألف وحدة سنويا، يتوقع أن ينخفض العجز التراكمي مستحقي الرعاية السكنية.

● السيناريو الثالث: يهدف إلى تنفيذ 12 ألف وحدة سنويا، ويفترض استمرار الطلب كما هو، ويفترض معدل التنفيذ إلى 12 ألف وحدة سنويا، وينخفض العجز التراكمي عن السابق.

● السيناريو الرابع: يهدف إلى القضاء على تراكمات الإسكان في عشر سنوات، وتلبية طلبات الرعاية السكنية، ويفترض استمرار الطلب كما هو، ويفترض زيادة التنفيذ إلى 17,1 ألف وحدة سنويا، يتوقع أن ينتهي العجز في الوحدات السكنية عام 2024.

وفي الإسكان إعداد سيناريوهات للسياسات الإسكانية بالتعاون مع وزارة الإسكان والجهات التابعة لها توضح لمتخذ القرار تطور

اختلاف بين أهداف الرعاية السكنية الواردة في برنامج عمل الحكومة والمقدرة بنحو 9,1 آلاف وحدة سنويا.

والأهداف التي أعلنتها وزارة الإسكان والمقدرة بنحو 12 ألف وحدة سنويا، وطلب بتحديد رؤية وزارة الإسكان وطلبت اللجنة بتحديد جدول زمني لانتهاء من العجز المتراكم لمستحقي الرعاية السكنية.

وأضاف اللجنة ناقشت قضية التمويل في قطاع الإسكان، وهل توجد أزمة تمويل؟

يلاحظ انخفاض معدلات تنفيذ الوحدات السكنية عن الأهداف المقدره خلال السنوات الماضية، وطلب بالتعرف عن معوقات التنفيذ، وما المتطلبات التشريعية والسياسات اللازمة لتحقيق أهداف برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الرابع عشر؟

● وأشار الزلزلة إلى مشكلة المياه الجوفية في الأراضي التي تنازلت عنها شركة نفط الكويت والتي تصل مساحتها إلى 70 مليون متر مربع لتخصيصها كمناطق سكنية في جنوب مدينة سعد العبدالله وتتسع لبناء 43 ألف وحدة سكنية، وتؤكد اللجنة على أهمية التنسيق بين الأجهزة الحكومية مثل البلدية (ومراعاة توصيات ومعلومات المخطط الهيكلي) والمؤسسة العامة للرعاية السكنية وبنك الائتمان.

● وأوضح الزلزلة أن لجنة الرد على برنامج عمل الحكومة



ديوسف الزلزلة

اختلاف بين أهداف الرعاية السكنية الواردة في برنامج عمل الحكومة المقدره بـ 9 آلاف وحدة

لا توجد عوائق أو مشاكل أو مياه جوفية في الأراضي المتنازل عنها من «النفط» إلى الرعاية السكنية

قال رئيس لجنة الرد على برنامج عمل الحكومة ديوسف الزلزلة إن اللجنة ناقشت القضية الإسكانية، وهي في مقدمة أولويات مجلس الأمة والحكومة والمواطنين، وذلك بحضور وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبو وممثلي وزارة الإسكان، وحضر عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط وذلك تنفيذاً لأحكام المادة 98 من الدستور ومذكرته التفسيرية، وذلك لمناقشة برنامج الإسكان جملة وتفصيلا وإبداء الملاحظات وتوجيه التساؤلات في ضوء الآلية التي أعدتها لجنة الرد على برنامج عمل الحكومة لهذا الهدف، وكذلك تفعيل المادة 50 من الدستور والتي تنص على التعاون بين السلطتين التشريعية والسلطة التنفيذية.

وفي بداية الاجتماع طلبت اللجنة توضيح حجم المشكلة الإسكانية والعوامل المؤثرة على العرض والطلب على السكن والتحديات والإمكانات في ضوء ما تم إنجازه في السنوات السابقة.

وأشار د.الزلزلة بأنه في اطار مناقشة برنامج وزارة الإسكان طلبت اللجنة توضيح ما يلي:

أولا: أهداف برنامج الإسكان خلال السنوات الأربعة.

ثانيا: السياسات اللازمة للتنفيذ.

ثالثا: المشروعات موزعة حسب السنوات وفي جداول زمنية.

رابعا: التشريعات اللازمة لتحقيق أهداف البرامج.

● وأشار الزلزلة إلى وجود